

ب مل

١٩٥٦

مكتبة

٥٢١٢٧

عموم

أصول

فقه حنفى

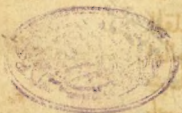
هذا كتاب  
في التعليل للشيخ انعام العبد  
محمد عبد العظيم المكي الحنفى  
غفر الله له ولجميع المسلمين  
امير

٦

اسم:

محمد الصميم

القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد  
والتعليل



ليس الله الرحمن الرحيم وبه تقوى  
 اللهم ارنا الحق حقاً واهدنا لاتباعه وارنا  
 الباطل باطلا ووفقنا لاجتنابه الحمد لله  
 لذاته وحمداً لصفاته والشكر لله على آياته  
 ونعمائه وهباته والصلوة والسلام على عبده  
 ورسوله المبعوث بالدينين المبينين  
 سيدنا ومولانا ونبينا محمد الرسول الأمين  
 وعلى آله وصحبه الهدى المهديين اجمعين  
 فهذا تعلية مرسومة بالقول السيد في  
 بعض مسائل الاجتهاد والتقليد اذكر فيها  
 ما حضرني في بعض المسائل الاجتهادية واقتد  
 المقلد بما يرى خلاف قول مقلده بفتح اللام  
 اما اجتهاداً او تقليداً فهو ما يتعلق بذلك وهو  
 يتبدل عليه غير متعدد للتبع في ذلك بل قد يبدل  
 ما سئل كما طرأ الفائر من غير تعبد بمراجعة  
 في ذلك وهو نبذة ونذر يسير من شيء كثير  
 فاقول به الاعانة الكلام في هذا المسألة  
 على قسمين الفصل الاول اعلم انه لا يكلف الله  
 تعالى احد من عباده بان يكون حنفياً او مالكيّاً او شافعيّاً  
 او حنبليّاً بل اوجب على اليمان بما بعث به محمد صلى الله  
 عليه وسلم والعلامة بنزريعة غير ان العلم بها

العمل بما توقف على الوقوف عليها والوقوف عليها  
 له طرق فاما ان منها ما يترك فيه العامة واهل  
 النظر كالعلم بفرضية الصلاة والزكاة والصوم  
 والحج والوضوء اجمالاً وكما تعلم بحجامة الزنا والحر  
 واللواط وقتل النفس وخوفك مما علم من  
 الدين بالضرورة فذلك لا يتوقف فيه على اتباع  
 مجتهد ومذهب معين بل كل مسلم عليه اعتقاد  
 ذلك من كان في العصر الاول فلا يخفى وصوح  
 ذلك في حقه ومن كان في الاعصار المتأخرة  
 فلو صول ذلك اليه ضرورة من الاجماع  
 والنوازل وجماع الايات والسنة اي الاحاديث  
 الشريفة المستفيضة المصروفة بذلك في حق  
 من وصلت اليه **واما** ما لا يتوصل اليه الا بغير  
 من النظر والاستدلال من كان قادر عليه يتوقف  
 الآتية وجب عليه فعله كالاية المجتهدين ومن  
 لم يكن له قدرة عليه وجب عليه اتباع من ارشده  
 الي ما كلف به ممن هو من اهل النظر والاجتهاد  
 والعدد القوي وسقط عن العاجز تكليفه بالاجتهاد  
 والنظر لغيره بقوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا  
 وسعها وقوله عز وجل فاسبغوا على اهل الذكر  
 ان كنتم لا تعلمون **وعني الاصل** في اعتماد

د



الدليل وذلك لا يتم الا للمجتهد نفسه وان هو من  
 اهل النظر من اخذ بقوله والنقص هو الميل  
 مع المروي لاجله نضره المذهب ومطالبة الامام  
 الآخر ونقله به بما يخص منهم وقد نص في  
 الجواهر الفناوي وعريها من كتب اصحابنا ان  
 الشافعي رحمه الله تعالى لم يكن له نقص علي  
 امتنا رحمهم الله تعالى **فصل** وقد  
 كان الصحابة رضي الله عنهم يفتدي بعضهم  
 ببعض وكذا التابعون وفيهم المجتهد وذو لم يتدل  
 عن احسن السلف رحمهم الله تعالى انه كان لا يري  
 الاقتداء بمن خالف قوله في بعض المسائل ولو في  
 خصوص الطهارة والصلاة بل كان يفتدي بعضهم  
 ببعض وربما اعتكف بعضهم ولا يفتح البعض حتي ان  
 الشافعي رحمه الله تعالى يطلب شيئا من اجري جنيل  
 من بعد ادله يستشفي به في عدة من روضه يغسله ويشرب  
 ما به كان عليه سببا في مناقب احد رحمه الله تعالى  
 وقد روي ذلك بالعكس وكذلك كان الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم يعامل بعضهم بعضا لا يعلم  
 ذلك من سبب سببهم واحوالهم ولا يلتفت الي  
 ما قد ينسك به من لا معرفة عنده بان الاختلاف  
 بينهم لم يكن بينهم بهذه الصفة التي علمها المذاهب  
 الآن

قوله  
 في  
 قوله  
 هو

انما هو في الصلوات

ان لا نأخذ فترنا ان ذلك لا يمنع لان الكل في طلب  
 الحق علي حد سواء اجتهاد كل واحد منهم محتمل  
 الخطا لغيره تعبد تسليم بلوغهم درجة الاجتهاد  
 وان تناووا فيه **فان قلنا** قد نقل الامام  
 حافظ الدين الشافعي صاحب الكنز والكاافي في  
 مضاهيه عن الشيخ انا اذا سئلنا عما ذهبنا اليه  
 في الفروع يجيب بان ما ذهبنا اليه صواب  
 محتمل الخطا وما ذهب اليه البها الحضم خطأ محتمل  
 الصواب انتهى بعبارة ان لم يكن بلغظه وهذا  
 امتناع المتكلم من اتباع امام يري مخالفة قوله  
 امامه لكونه خطأ وما قبله منه صواب عنده  
**قلنا** المراد من هذا ان ما ذهب اليه امتنا هو  
 صواب عندهم مع احتمال الخطا اذ كل محتمل فيه  
 بصيب وقد يحيط في نفس الامر واما بالنظر  
 اليها فهو مصيب في اجتهاده وهو معني ياروي  
 ان كل مجتهد مصيب فليس معناه ان الحق يتبدل  
 قال الامام فخر الاسلام علي بن محمد البرزوي  
 في شرح الجامع الصغير في مسئلة تحريم القنلة  
 في اللسنة المظلة وهذا من اجها بنا علي انهم  
 لم يقولوا كل مجتهد مصيب خلافا للمعتزلة  
 فان من سبب ذلك اليوم فقد نقول عليهم هذا

صاحبه المذهب  
 يسبب الخلفاء  
 عصيا اصطلاحا  
 منه

لفظ خذ لا سلام رحمه الله تعالى **قلت**  
 وقد ذهب بعضهم الى ان الحق يتقدم في المسئلة  
 وهو ما ادري اليه اجتهاد كل مجتهد فيما افق حصل  
 انه تعالى حكم المسئلة بما ادري اليه اجتهاد كل  
 مجتهد ولكننا لا نقول به بل مناه انه مصيب في  
 اجتهاده ثم العلى به والحق عند الله واحد ولكن  
 لما ظهر لهم بالادلة حكم من الاحكام وجب عليهم  
 اتباع الدليل ومن ضرورة وجوب الاتباع المنصوب  
 والا فالخرج لا يامر باتباع الخطا من ضرورة  
 منصوب قولهم بخطبة قول مخالف لهم مع احتساب  
 الاصباغة من مخالفهم لان المجتهد لم يحصل له الا الحق  
 لا القطع بذلك ولذا الحكم بشي من القطعيات  
 في الغايب يعلم بالاصباغة وتخطية المخالف كما ذكر  
 السني المتكوري في تلك المسئلة في المعنى ايضا قال  
 ان السراة من اعيان ومن اخذ بقولهم من اهل النظر  
 كشايخ المذهب الكبار من المتقدمين كالشيخ النجاشي  
 الكرخي والامام ابي جعفر الطحاوي ومن المتأخرين  
 مثل سمس الايم الحلواني وتلميذه السرخسي وغيرهم  
 الا سلام البنزوي واستالم من النظر في الخامس  
 والامام قاضي خان وعصره صاحب البدائع وغيرهم  
 من اهل الاحتياط ادوي القدر الخطير في التفرع من اهل النظر

اي معنى ما روي  
 ان كل مجتهد

اي افق الحكماء  
 باضافته وخلاف  
 مخالفة الاصل  
 له من اهل النظر

في المسئلة  
 في المسئلة

لوسيلوا كان جوابهم ما ذكره وسرته الى ذلك  
 تغييره بقوله لوسيلوا وقوله عاذهنا الى اخره  
 ولم يقل لوسيلوا القلند هذا الجواب بقدر وجايب  
 الآية تضمنه بما ذهبوا اليه وليس المراد ان يكلف  
 كل منزه ان يعتقد ذلك فيما قلده فيه اذ ذلك يتلبد  
 فيما يحتاج اليه وهو ممنوع كما افندك من قبل ان  
 التقليد المايوسع بقدر الضرورة وهو محتاج الى  
 العمل فلا بد من التقليد في كيميائية حصوله ولما اعتنا  
 صحة ما قلده فيه ولا بد وبطلان كل ما عداه فليس  
 مكلفا به فان قلت بل هو مكلف به والا لكان م  
 اذا التكاليف مع اعتقاد عدم صحة ما قلده  
 لا يلزم ذلك الا لو اعتقد عدم صحة ما قلده  
 ونحن لا نقول به بل هو على الصواب ظاهر حيث  
 نقل ما عليه وهو اخذ بقول مجتهد واما تخطية  
 من اخذ بخلاف قول منزه فاهو مكلف بما اذا  
 تقدر هذا فلا يمسوع حسني واخافعي وحيد  
 اماما في السجدة علي خلاف مذهبه بعيد ان كان  
 من اهل السنة والجماعة ترك الاقتداء به نظر الى  
 عدم صحة صلاته على مقتضى مذهب امامه  
**فصل** في ما ذكره من ثمانية التقي  
 المشي في شرح المختصر والشرح الذي يلحقه

د

الحج الرابع وغيرهم على الامام الجليل ابي بكر الرازي  
 من صحة الاقتداء بالامام ركن ولم يتوصوا وهذا  
 ليس بالاعتقاد بالامام نفسه في صحة صلواته  
 ولا عبرة حينئذ بنداها في اعتقاد المتقدم  
 كما اشار اليه الشافعي ايضا **وهذا** القول هو المصنف  
 دراهم وان اعمد خلافه رواية عندنا وهو الذي  
 اسبل اليه وعليه يثبت ما ذهبنا اليه في هذه الرواية  
 بل ازيد واقول والذي يقتضيه النظر فيما ذهبنا  
 اليه انه لا ينبغي تخصيص عقيدة الامام بالا اعتبار  
 في الصحة بل نتوليك في حصول الصحة على قول  
 مجتهد سوا في ذلك مطابقة عقيدة الامام والمأموم  
 كالواقعة في الحنفية بشافعي قد سئل امراة ثماني  
 ودخل في الصلاة والحنفي كان علم سنيته وهو ذكر  
 له فتقول ان له ان يعتدي به لانه في حاله بعد المس  
 منقضى في عقيدة الحنفية المتقدم فيكفي ذلك وقد  
 قال المحقق في فتح القدر في مثل هذه الصورة ان  
 الاكثر على الصحة وهو الاصح خلافا للمد والاف  
 وجماعة في هذه الصورة قد اعترينا اعتقاد الحنفية  
 المتقدم واكتفينا بصحتها في عقيدته وصحتها  
 الاقتداء كما انه في حيلة اقتداء الحنفية بالامام  
 الذي ركن ولم يتوصوا اكتفينا بصحتها في عقيدة

الامام الرابع وصحنا الاقتداء به وهو الذي نقلوه  
 عن الامام ابي بكر الرازي وقد ذكرنا في الامام  
 المحقق كمال الدين بن الامام في شرحه على البدانية  
 عن شيخنا الامام سراج الدين الكشي بتاري المداينة  
 انه كان يعتقد قول الرازي وانه انكر من ان يكون  
 فساد الصلاة به لك من غير المتقدم مني انتم  
 ورايت في رسالة لبعض الفقهاء ان بعض الفضلاء  
 ايضا كان ينحى قول الرازي بناء على قوة دليله ووضح  
 بيانه وهو ان شرط صحة صلاة المأموم صحة  
 صلاة الامام في نفسه واملاة كل مكلف انما يصح  
 في نفسه اما ما سوسا باعتبار رايه ومذهبه لا على  
 مذهب الغياذ كل مجتهد مطاع في حكمه ويجزي  
 عنه عمله الذي رآه ومثابه عليه وان لم يصب الحق  
 فالحنفي لا يجزم بفساد صلاة مجتهد خرج منه الدم  
 وهو يرى انه غير ناقض قوله لا يجزم وقوله  
 وان قطع لا يجزيه لانه لا يلزم ولا قطع في الظنيات  
 فالصواب ان قال لا يحكم ولا ينزل بنداها وكذا ان  
 يقول وان حكمه وان قال بنداها بل قوله  
 وان قطع قاله حاسما وان قطع بنداها من حنفية  
 اتبى به بناء على رايه ومذهبه الى اخر ما ذكره مما  
 تركت ذكره قصدا اقتضار علي ما هو المقصود

استشهدوا بكلامه  
 على الشيخ  
 العنايه على  
 عشر من على  
 حاشا



وكذلك ايضا ما اجاب به الشامي في شرح المختصر  
وعنه من الصنفين في مسألة صحة اقتداء مقلد  
الابي حنيفه في الوتر بمن يركي عدم وجوبه بان لا  
يجب عليه اعتقاد الوجوب بل ايضا على ما ارشد  
البيه من ان التقليد اما هو بقدر الحاجة واعتقاد  
الوجوب في كل لم يجمعوا على وجوبه لا يجب بل ربما  
لا يوسع كما سياتي قريبا فذلك تقول المقلد  
محتاج الى اتباع ما حكى به بطريقه لا غير فتنبه  
فتدبر نقل صاحب الجرد الرابع وهو خاتمة المتأخرين  
ولا نال العلامة ابن نجيم رحمه الله تعالى في الجرد  
الرابع شرح كثر الدقائق عن شرح منة المصلي  
انه صريح بعرض متايننا انه لا ينبغي في الوتر انه  
واجب للاختلاف في وجوبه ونقل هو ايضا عن  
المحيط والدياج انه ينبغي صلاة الوتر والعبد  
فقط انتهى وهذا نص فيما اشرت اليه **فصل**  
في استفاض عند فضلا العصر مع الثلثين في  
التقليد وذلك بان يعمل مثلا في بعض اعمال الطهارة  
والصلاة او احدهما مذهب الامام وفي البعض  
مذهب امام اخر ولم يجد علي متنازع ذلك لرواها  
بل قد اشار الى عدم منع المحقق في الخبر وان  
لم يرد ما يمنع منه ونقل منع التلويح عن بعض  
المؤخرين

٧  
المؤخرين قال شارح عذري العلامة ابن امير حاج  
وهو اي التايل بالمنع العلامة المتأني انتهى قلت  
والقرا في رجل من فضلا الاصوليين من المالكية  
والعلماء ان لاخذ بقوله وحصوله وقد وجبت  
عن بعض امثالنا يدل على حيلولة وقوعه وهو  
ما نقله في البرزخ ان من علماء حوزة قم يعني من  
اصحابنا من اختار عدم فساد الصلاة بالخطأ في الوتر  
فيها اخذوا مذهب الامام الشافعي فتقبل له مذهب  
في غير الفاتحة فقالوا اختار من مذهب الاطلاق وتكررت  
الفتنة لما تقر في كلام محمد رحمه الله تعالى ان المتحد  
يتبع الدليل لا التايل حتى جمع ايضا بصحة النكاح بعد اقرار  
السأ على الغائب انتهى نقله عنها العلامة خاتمة المتأخرين  
ابن نجيم في بعض رسايد في الوقف فانظر حيث نقل  
ان اخذ مذهبهم اي ان الفاتحة ليست يترك فلا يصح  
تقصان بعضها فيما اخطأ فيه اعني خطأ فاحشا وان  
قال مثلا اياك نعبد واياك نستعين بسبق اللسان  
خطا فان الفاتحة تقسم بلقطة تعبد ولم تجز  
صلاته على مذهب الشافعي ما لم يبدؤا بغيره  
فاذا ادعاهما صح ولم تقصد صلاته عندهم هذا  
الخطا لان عدم العلم بالخطا لا يفسد اذا كان قليلا  
وعندهما هو مند فاذا اعادها على الصحة لا يبيد لان

الصلاة قد ضلت **هذا** وقد قال بعد م  
 الفاد عند ما بعض الشايع اذا عارها علي الصحة  
 مما نقله الزاهددي ولكن ظاهر ما في البرازية عن  
 بعض علماء خوارزم انه لا تقصد ولو لم يبعد علي  
 الصحة وانه اخذ بمذهب الشافعي في عدم م  
 الفاد بالخطا وهو عين التلخيص فان قلت ان  
 ذلك البعض من علماء خوارزم لعلمه انما قال بذلك  
 اجتهادا ابدليل قوله ان المجتهد يتبع الدليل لا  
 القائل قلست يمنع من ذلك قوله اخذنا بمذهب  
 الشافعي فان المتبادر من ذلك انه قلده في ذلك  
 ومعني قوله حبيد لما تقرر في كلام محمد الي اخره  
 يعني ان المجتهد كما يمنع ما دل عليه الدليل اجتهادا  
 لا ياتبع من قال بمخيل ما اراه المواجها ده  
 وكذلك المتولد انما يلزمه خصوص ما قلده فيه  
 لا اتباع ذلك المجتهد الذي قلده في جميع  
 ما قال به وخصوص ما قلده فيه انما هو عدم  
 الفاد بالخطا في القراءة مطلقا سواء كان ذلك  
 في الفاتحة او غيرها وكذا لك وهو مذهب  
 اي الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه وعن  
 سائر الائمة المجتهدين وشاد الصلاة بتوقي  
 الخطا في الفاتحة عنده ليس لحضور كونه

في الفاتحة بل لعولت بعض الفاتحة عنده في الصلاة  
 ولقد الوافي بما اخطا فيه منها علي الصحة فانه  
 لا يقول بفاد صلاته حبيد والخوارزمي لم  
 يقبله في ركنية الفاتحة بل قلده في عدم الفاد  
 بالخطا في القراءة وهو اعني الشافعي رحمه الله تعالى  
 يقول باطلاقة وقول القائل له من ذهب في غير  
 الفاتحة غير صحيح كما تقدم بيانه وكذا قول  
 الخوارزمي له وتكررت التردد واق في غير جملة لانه  
 لم يبقه الشافعي في غير الفاتحة بل خرج ذلك من  
 الخوارزمي بخرج المشاكلة في الجواب لم ينسب  
 اليه التردد اي الي الشافعي وذلك اما جعل من  
 ذلك القائل بمذهب الشافعي اوتوسع في العبارة  
 وشاح لانه لما كان الشافعي يقول بالفساد  
 بوقوع الخطا في الفاتحة ان لم يبعد علي الصحة  
 فكان عن الفاتحة صار كما لفتد لاطلاق الجواز  
 وليس فيه احتيطة كما بينته في اول الكلام  
 فافهم والحاصل انه لم يثبت من كل وجه  
 كون الخوارزمي قال بذلك اجتهادا ولو فرضنا  
 ثبوت ذلك فاصرنا ذلك فيما قصدنا اليه  
 من حوز التلخيص في التقليد كما انه لو حصل  
 التلخيص بالاجتهاد حكما بالصحة وكذلك اذا



حصل التفتيق بالتقليد حكما بالصحة لأن الاجتهاد  
 اصل في العمل والتقليد فرع لأن التكليف في الأصل  
 إنما هو بالاجتهاد عند عدم النص فإذا عجز عن الاجتهاد  
 نزل إلى التقليد عند العجز عنه من غير زيادة  
 أمرا آخر وما زاد على ذلك فهو قول مجتزع لا يقوم  
 له دليل من صريح ولا يفتقر به حجة وما ينعم  
 من منع من التفتيق من أن كل من اجتهد في الدين  
 قد هما مثلا يقول بطلان صلاته المفقدة مثلا  
 لو سئل عنها بانفراده فحالها فوعده بما لا  
 يسع هذا الحل بيانه وإجمال ذلك إنما يقال  
 له إنها باطلة إن كنت أخذت في ذلك الأمر الذي  
 حكمت أنا ببطلانها من أجله مذهبيا وإلا كنت  
 قد تفت فيه غيري فلا أحكم ببطلانها حينئذ في  
 خلفك إذ كنت متسكنا بقول مجتهد وكذلك نقول  
 له الآخر في المصنف الآخر بطلان قولهم  
 في منع التفتيق بأن كل من المجتهد من حاكم ببطلان  
 صلاته مثلا بل يثبت الحكم منه ببطلانها بما  
 إذا كان متسكنا فيها بمذهب فمأري ذلك  
 المجتهد ببطلانها بسبب فعله أو تركه لأن فقد  
 غيره فيه فافهم فيه فتدفع تلك المخالطة  
 التي حكم من حكم بمنع التفتيق بسببها فإن أبوت  
 وقلت

كذا في الأصول  
 كذا في الأصول  
 كذا في الأصول

وقلت لا بل المجتهد يطلق العزل ببطلانها على ما  
 فنقول لا يلحق هذا الاطال بمن قد مجتهدا  
 غيره في ذلك الأمر الذي ابطالها بسببه كما لا يلحق  
 ابطاله بمنع ذلك المجتهد المصحح لما عجز  
 ذلك الأمر الذي ابطالها بسببه ذلك المجتهد المصحح  
 فكذلك له صلاحته بتقليده في كل أمر من أمورها  
 مجتهدا يرى صحة ذلك الأمر فصار حكم المجتهد  
 المبطل لما مصر وقاعنه بتقليده من غير الصحة  
 بيد لك الأمر وبذلك ينصرف عنه حكم المجتهد  
 ببطلانها بيان قول المانع فيما إذا قلد المكلف  
 أبا حنيفة رضي الله عنه في أن المس عن غيرنا فض  
 مثلا وقد الشافعي رحمه الله تعالى في الاكتفاء  
 بعض قليل من الراس لا يبلغ الرابع أو ثلاثة  
 أصابع باعتبار الرواية الأخرى في مذهب أبي  
 حنيفة رضي الله تعالى عنه في المقدار الموقوف  
 في مسح الرأس فإن المانع يقول إن أبا حنيفة وإن  
 حاكما ببطلان صلاحته أبو حنيفة لفقد مسح  
 المقدار الموقوف عنه وإن في لوجود المسح  
 فهو إذا عجز جازة عنده **جوابه** ما بيناه من  
 أن هذه مخالطة وإطلاق في محل تقبيد بل  
 الحكم ببطلانها عند كل من مذهبها إذا كان

في

أخذ في ذلك الأمر الذي حكم من حكم بنظائرها  
بسببه يذهب البطل كما تقدم ببيان قريبا  
فأمر وأمره تعالى أعلم بالصواب **المرم** لو  
مجتهد إلى أن المخبر في المسع معذور ما قال  
بما شافعي وإلى أن المس غير ناقض وإلى أن  
ذلك والولاية في الوضوء يلزم فلم يسوغ المانع  
له حينئذ اجتهاده فكذلك عليه أن يسوغ  
للمقلد تقليده في كل واحد من المذكورين لمجتهد  
قال بذلك كالأجني فان تأني متابع عن تلقى  
هذا البيان بالقبول بعد صحته ووضوحه  
فاقرعه بالتقدم قريبا من عدم لصوقه لا يطال  
من المجتهد بالمقلد لغيره فبما اضطره بسببه  
وانضرا فحكمه عنه بذلك ثم يرجع ونقرا  
وكذلك مسألة التكاح فانه لا يصح بعبارة النسا  
عند الشافعي ويصح عنده الحكم على الغائب  
وعندنا الحكم بالعكس في المسيلتين فاذا حكم  
بصحته بعد وقوعه بعبارة النسا على الغائب  
فقد لفق ومع هذا فقد حكموا بصحة هذا الحكم  
المعلق من المذهبين **وكذلك** مسألة لإمام  
إلى يوسف رحمه الله تعالى لما صلي بالناس الجمعة  
فأخبر بوجوده فارة في ما الحام الذي كان اعتسل

منه الجمعة قال فأخذ بقوله أحوالنا من أهل المدينة  
أذا بلغ الماقلين لم يحل خبثا قال في المحيط  
البرهاني والفتاوي الظهيرية ولم يكن ذلك  
مذهبه ذكر في المسئلة في المحيط البرهاني  
والظهيرية وعنهما في كتاب التكاح مستشهدا  
بهما في مسألة من سأل انتكاح سياتي ذكرها  
لخفي أن يعمل فيها بغير مذهبه **فقد ابر**  
**يوسف** امام المذهب وكبير المجتهد الكامل  
قد قلده عند الضرورة ولم يكن ذلك مذهبا له  
بل مذهبه تجسس الما القليل وان لم يتغير يوفق  
ما يتجسس فيه ولا شك أن الظاهر أنه فعل المظاهرة  
وصلي الصلاة على مقتضى مذهبه وأما  
قلده في خصوص الما فقد حصل التلقيق منه  
وهو أن في محبة لنا وبيتنا منه أيضا أن المجتهد  
ان يخلد إذا احتاج أن هو الظاهر من فعله هنا  
وان كان نقل في جواهر الفتاوى عن الحاوي  
من كذا أن أبا يوسف بقي على هذا المذهب  
سنة أشهر ثم رجع إلى مذهبه إلى حسيمة في المسئلة  
فانه يحتمل أنه ظهر له بالدليل بعد التقليد  
صحة مذهبه الذي عنه من قلده في المسئلة  
خصوصا ولفظ المحيط والظهيرية ولم يكن ذلك

مذهبه بالبر على وقوة تقليده **وهذه**  
 المسئلة وبهي هل المجتهد ان يتولد بمحمد فيها  
 خلاف فالمستبرأ به ليس له ذلك **وروي** عن محمد  
 جواز تقليد العالم للعالم والفتية للافتة وفتح  
 ابي يوسف هذا اوافق **في** فيها اصول  
 الامام شمس الائمة ابي بكر محمد بن احمد بن ابي  
 سهل السرخسي صاحب الميسر رحمه الله تعالى  
 ما نصه ان علي اصل الي حشينة رحمه الله تعالى  
 اذا كان عند مجتهد ان من مخالفه في الراي اعلم  
 بطريق الاختيار وان تقدم علمه في العلم فانه  
 يبيع رايه لراي من عرف زيادة قوة في اجتهاده  
 الي ان قال وعلي قوله ابي يوسف ومحمد جميعا  
 اذ به تعالى لا يدع المجتهد في زمانه رايه لراي  
 من هو مقدم علمه في الاختيار من اهل عصره الي  
 اخر ما ذكره فاذا دعي محمد خلاف ما رايته عنده  
 ففعل عنه في المسئلة روايتين ونقل صاحب  
 الفتاوى الصوفية عن فواد بن يحيى المتقط  
 اشترى حواشي في رحمه الله تعالى الي ان قال من ساد  
 السكك فاعل واكلا وصلوا بعد ملحق وعلي  
 ثوبه شر كسب ففعل له في ذلك فقال حين ابتلينا  
 اخططنا الي مذهب اهل العراق **وهو** بظاهره  
 انهم

اقول في هذا

بعينهم انه قلد في ذلك **وهو** المختص من المتقولين  
 الائمة ان المتلقين جاز لهم بعد مدة من استنباط  
 حوازي التلقين من سيلي ابي يوسف وبعض علماء  
 حوزة ومسئلة صحة الحكم على الغائب بصحة  
 المتكاح بعد وقوعه بعبارة الفقيه التي ذكرها  
 واستنباطي بقالة الحق في الخبر وما على الناس  
 ان يختاروا سهل في العمل **وهو** شرح الاسلام  
 خاتمة المتأخرين مولانا العلامة زين بن نجيم  
 صرح في رسالة العنا في بيع الوقت لا على وجه  
 الاستيفاء بل بان ما وقع في اخر الخبر من منع  
 المتلقين فانما عزله الي بعض المتأخرين وليس  
 هذا المذهب انتهى فحدث الله تعالى على موافقة  
 ما ادعيت لما نص عليه مولانا العلامة زين بن نجيم  
**فصل** وكذلك مسئلة الخبر ايضا وبي  
 التي عبر عنها بعضهم بقوله لا يتقليد بعد العمل  
 لي فيها نظره وهوان هذه العبارة لما عني احد  
 انه اذا عمل خلا وصادف الصحة على مذهب  
 امام ولم يكن عالما بذلك والحال انه على يقين  
 من مذهب بطل ذلك العمل فله ان يقول لغيره  
 بمذهب من راي صحة ذلك امر لا فعلي ما ذكره  
 له ذلك على **وهو** من نفس العبارة بمذهب المعني

فان  
 تقدير

اقول ونزع اي يوسف المنقول في مسيلة الفارة  
يرده اذهوعني التقليد بعد التفتضا الفل وهو  
الذي اذهب اليه واقول به بل قد اختار عالم  
قطب العين في ريانة الامام العلامة الفقيه عبد  
الرحمن بن زباد النافعي في فتاويه ان العامي  
اذا وافق فعله مذهب امام من الائمة الذي  
يجوز تقليده هم صحح وان لم يقلده توسعة على  
العباد واختلاف الائمة وقال المحقق ابن حجر  
لا يكون صحيحا الا ان قلده ذلك القابل بالصحة  
لان بتقليده امام من الائمة المذكورين التزم  
مناقبه في الاحكام كلها فلا يجري على خلاف ذلك  
الا بتقليد صحيح وقد ذكر بعض اوليائه  
نقله الصالحين انه كشف له ان الله لا يعذب  
من عمل في المسيلة يقول امام محمد بن الذين  
يجوز تقليدهم وهم الا ان الاربعة الائمة المدونة  
مذاهبهم والحررة اصول وفروع مساليمهم  
اما المجتهدون انسابون فلا لمجمل بضوابط  
الاحكام عنهم لفقد التدوين لنظاير الشئ  
كذا رأيت ما حكته في بعض المجاميع قلت وفي  
تخصيص الائمة الاربعة كلام لا يسع هذا المجال  
بيانه فشررت في البحر ابن شرح الكنت

للعلامة ابن نجيم في باب نقضا العوايت عند قول  
ويستقط بضيق الوقت والسبب مانصه وان  
كان عاليا ليس له مذهب معين فذهبه فتوي  
منتبه كما صرح به فان افتاه حنفي اعاد العصر  
والغريب وان افتاه شافعي فلا يعيد هار ولا عيرة  
يرايه وان لم يستفت احدا وصادق الصحة على  
مذهب محمد اجزاه ولا اعادة عليه انتهى وهذا  
موافق لما اختاره عالم فطر العين وقيمه في ريانة  
العلامة عبد الرحمن بن زباد الشافعي رحمه الله  
نقله والمعني الثاني انه ليس للانسان اذا عمل  
في مسيلة مذهب ان يعمل بخلافه فيها ثانيا وهذا  
ايعن ما دفرع من وجوه الاول انه لم يعتم عليه  
دليل لا بمجرد دلوم صورة التلاعب وذلك  
لا يلزم الا لو قصد به ذلك او دلته عليه قرائن  
احواله وامامك صانق به الحال فالنحو الذي  
في واقعة كان عمل فيها مرة يقول امام فو قعت  
له مرة ثانية فارد الاخذ فيها في المرة الثانية  
يقول امام اخر لم دفع ضرورة الحاجة الي ذلك  
ادفعه صحيح اي ينسب الي التلاعب وقد صح  
عن عمر رضي الله عنه قوله في مسيلة كان حكم  
فيها حكم ثم تكررت فتبدل نظره فيما حكم

خلافة وقال تلك علي ما قضينا وهذا علي ما  
 لنقضى فان قلتم انه مجتهد وهذا حال  
 المجتهد يجب عليه الرجوع الي ما نسخ له  
 من الدليل بخلاف القلند قلتم مما لا يفي  
 فان القلند لم يظهر له بالدليل صحة ما قلده فيه  
 او كما ظهر للمجتهد وهذا مجتهد اخر قال بخلافه  
 فهو يحرى يجوز لا انتقال له ظهر لي بعد  
 مرة من نظير هذه الاسطر ظهر ايضا مستكنا  
 لا ريب فيه ان مرادهم من قولهم لا تقليد بعد العمل  
 انه اذا عمل مرة في مسيلة عذب في حلق او  
 عناق او غيرهما واعتقده واضاءه فصار الزوجه  
 مثلا واجتنبها وعاملها معامله من حرمت عليه  
 واعتقد وقوع البينة بينه وبينها عا جري  
 منه من اللفظ مثلا فليس له ان يرجع عن ذلك  
 ويبطل ما امضاه ويعود اليها بتقليده فانها  
 اما ما غير الامام الذي قلده فيها حيث كان  
 الثاني يري بخلاف ما راه الاول منذ امكن  
 قولهم لا التقليد بعد العمل او لا يرجع عما قلده  
 فيه وعمل به ويحذرك من العيارة فاما اذا  
 وفقت له تلك الواقعة مرة ثانية مع اسراء اخرى  
 او مع هذه بعد عودها الي نكاحه بغير جديد  
 وله

ما  
 انه

فله الاخذ بقول امام اخر ولا مانع منه كما سياتي  
 قريبا علي انه قد نقل العلامة ابن امير حاج البلخ  
 الحنفي تلخيص المحقق الامام رحمه الله تعالى في شرح  
 التحرير عن الزركشي من امة الشافعية ان في كلام  
 بعض الامة ما يقتضي جريان الخلاف في حوازل  
 التقليد بعد العمل ايضا وان سعه ليس بانفاق  
 فاعلمه قد نقل صاحب الفتاوى الصوفية عن  
 الظهيرية والنسفة والنصاب واللفظ من الظهيرية  
 انه سبيل شيخ الاسلام عطاء بن عمر الشافعي  
 عن الصغير اذان وجهه اليها من صغير وقيل  
 ابوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد  
 كان التفرق بينهما مدة المسقة هل يجوز للتقاضي  
 ان يبعث الي شافعي المذهب لبيطل هذا النكاح  
 بينهما بهذا السبب قال نعم والحنفي ان يقول ذلك  
 بنفسه اجبنا اخذ المذهب الخصم وان لم يكن  
 ذلك مذهبه انتهى شتم ورد في المحيط والظهير  
 مسيلة الي يوسف في الغارة عنها مستشهدا  
 بما فاعلم ذلك وكذا اولانا خاتمة المتأخرين  
 العلامة ابن نجيم نقل في البحر الرائق في مسيلة  
 اليمن المصافة عن الزلزلة عن اصحابنا انه لو  
 استنق في قنينة عدلا فاقناه بيطلان اليمن حل

ح

له العمل بنفاه واسما **روكي** اوسع من هذا  
وهو انه لو افتاه مفت ياحل ثم افتاه اخرا بالحرمة  
بعد ما عمل بفتوى الاول فانه يول بفتوى الثاني  
في حق امرأة اخرى لا في حق الاولى ويعمل بكلا  
الفتوتين لكن لا يفتي به انتهى ومراده بقوله  
لا في حق الاول اي في هذه المرة التي مضت  
كما نبهتكم عليه فربما **الفتوى** فقد صرح  
بحوار العمل بخلاف ما للعالمي وانما سمع ان يفتي به  
الفتي لملا ينسب الي الغرض والتشبي والتلاهي  
ولملا ينسب العمل الي التناقض من جهة العوام  
فانهم هذا ما قام عندي في وجه ذلك ورايت  
في عبارة بعضهم تغليب كجلا يتنطق به الي  
هذه مذهب اصحابنا او نحو ذلك من العبارة  
وامه اعلم **والله** ان من المسائل ما يمنع النضج  
بها من بعض المتأخرين وخصوصا في الامور  
التي فيها المتأخرون وليست عن صفة بل ربما  
يبلغ المنضج بخلا فها من المتقدمين ويوجد  
من هذا النوع في كتاب التخصير الذي القه المحقق  
وجمع فيه من مقالات المتأخرين من فضلا عن  
من قبلهم قبل بل حتى من كلام ارباب المذاهب  
عن مذهبا فلا علينا ان لا نأخذ بما ظهر لنا صواب  
خلافة

خلافة اذ انعم الله تعالى علينا بحصول ضرب  
من النظر يمكن الوقوف به على الصواب  
**منه** ونحن مع ذلك نجد انه تعالى لا يخرج  
عن درجة التقليد لاسنا الاعظم الا كبراني  
حقيقة رحمه الله تعالى ورضي عنه ونحن نقول  
له ولكبار اصحابه ومن بعدهم من كبار ائمتنا  
كشخص الائمة واضرابه **والله** ابجته ونفرد به  
المتأخرون من اهل التاسع فالعاشرون فضلا  
الذهب فلنا النظر فيه اذ امكن وعليه التمسك  
بما عن المتقدمين وخصوصا اذا انتهضتمكم  
لنا فيما نرضيه وامه الموفق وبه الاعتصام  
**فصل** وما بيننا من الجدل والغصب  
تقربت فرض من فرض الله تعالى مع امكان  
اقاسه علي رأي جمع من المجتهدين وذلك ان جهة  
المتصبيين يمتنعون ويمنعون من جميع العلل  
في السفر الذي ذهب الي حوازه الامام الشافعي  
وعنه من صدر الكرسى لاهم رحمه الله تعالى  
وبودي ذلك الي تقويت الفرض راسا وذلك  
انهم لما نؤمن علي المير عند الزوال مثلا  
فصيلون الظاهر الاول وقتها ويمنعون عن جمع  
العصر اليه فيكون وبسبب وبناء علي انهم

بجته جليل بل علي رأي



يتركون قبل المغرب آخر وقت العصر فيكونوا  
والحال أنهم قد لا يتميها لم النزول الأمع الغروب  
جبته لا يسع الوقت للطهارة والصلاة وحضر  
في حق من تقصر في الطهارة فتقصرهم الفريضة  
وقد كان يمكنهم النزول أداوها في المنزل  
مجموعة إلى الظهر على مذهب الإمام الشافعي  
وغيره من جواز الجمع لأهل السفر فيمتنعون عن  
ذلك ويرضون بتقريبها ولا يرضون فعلها على  
مذهب مجتهد يجوز لهم أو يجب عليهم اتباعه والحق  
ما فرضه لأن تحصيل الفرض من وجه مقدم على  
علي تنويته من كل وجه وما هذا إلا محض العصبية  
والجهل **وفرد** ذكر الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين  
الكبير المرعبي في عق استأذنه السيد الإمام أبي  
شجاع رحمه الله تعالى أنه سأل شمس الأئمة الحلواني  
عن كسائي جاري أنهم يصلون النحر والشمس طالعة  
فهل تنضم من ذلك فقال لا ينعفون لأنهم لو سقوا  
بمركوبها أصلا ظاهرا أي ما يظهر من عالم ولو  
صلوها بخور عندها أصحاب الحديث ولا شك  
أن الأجداد الجاهل عند البعض أولي من الترك أصلا  
**هذا** جواب الحلواني وناهيك به أنه هو شيخ  
المذهب في عصره فخرت به النحول النظائر

من أمينا كشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام  
والبردي صليحي البسوطي وأصدراهما  
من رسل الذهب الذين هم قد تحاشوا الدهر  
وعظا ما ورثه من **فرد** أمع أن الجاهل المنعصب  
الغبي يمكنه إبقاها مجموعة مع الظاهر تقليدا ثم  
أراد الاحتياط وأدرك في الوقت فحجة أعارها  
على مذهبه أو قضاهما بعد المغرب احتياطا لم  
نظن بنفسه يادها مجموعة إلى الظهر ولقد علم  
والمرق لا رب غيره وهو حسي رغم الوكيل قال  
جامعها محمد بن عبد العظيم المكي الحنفي غفر الله  
تعالى بوسله **وبعد** تعليق عن الأسطر  
بعد سنين ظنرت في أثناء المطالعات عدة من  
النقول توبد ما ذكرته في هذه الرسالة وتشهد  
لهم انشطة لاحقة **وإيت** كلاما للإمام الكبير  
المجتهد الطبري الشافعي في العلم راس الفتاوى والحد  
الشمس بابر تيمية الحنفي رحمه الله تعالى أحببت  
تسيبه في ذيل هذه الرسالة وهو هو يدنا  
**بقدر** استرنا إليه بل مطاوع جميع ما أوردته فيها فالخاضل  
وإن كان في كلامي زيادة أضياع وبيان فهو لا  
يحالفة بل يعضد ويؤيد ولغظ سارينه **بدر**  
العلامة شيخ الإسلام نقي الدين أبو العباس أحمد

ابن عبد الحليم بن عدي اللام بن تيمية الحنبلي  
رحمه تعالى عن اهل المعاصي الاربعة هل يصح  
اقتداء بعضهم ببعض في الصلوات والنسوة  
وعندها ام لا وهل قال احد من السلف انه لا يصلي  
بعض المسلمين خلف بعض اذا اختلفت مذاهبهم  
ام لا وهل قال ذلك من ادع ام لا واذا فعل الامام  
ما يعتد ان صلواته معه صحيحة والمعلوم يعتد  
خلاف ذلك مثل ان يكون الامام نبييا او رجع  
او احقهم او من ذكره وليس النساء بشبهة او في قوله  
في صلواته او اكل ما سئله النار او لحم الابل وصلي ولم  
يتوضا امامه لا يعتد وجوب الوضوء من ذلك  
او كان الامام لا يغير السجدة او لم يتشهد التشهد  
الاخر او لم يسل من الصلاة والمأموم يعتد وجوب  
ذلك قبل نضع صلاة المأموم والحالة هذه اقتوا  
ما جاوز من **الحاج** رحمه الله تعالى  
الحمد لله رب العالمين نعم يجوز صلاة المسلمين  
بعضهم خلف بعض كما كان الصحابة والتابعين  
لهم باحسان ومن يعيهم من الائمة الاربعة رضوا  
انه يعلمهم اجمعين يصلي بعضهم خلف بعض مع  
تتارهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها ولم يزل  
احد من السلف الصالح رحمه الله تعالى انه لا يصلي  
بعضهم

بعضهم خلف بعض ومن انكر ذلك فهو مستدعي عصال  
تخالف للكتاب والسنة واجماع سلف الامة وايضا  
**وهو** كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ  
السجدة وسهم من لا يقرأها وسهم من يجهر بها  
وسهم لا يجهر بها وكان منهم من بقيت في الخبير  
وسهم من لا بقيت في الخبير وسهم من يتوضا من الحجامة  
والرعاف والقي وسهم من لا يتوضا من ذلك وسهم  
من يتوضا من مس الذكر وسمن النساء بشبهة وسهم  
من لا يتوضا من ذلك وسهم من يتوضا مما سئله  
النار وسهم من لا يتوضا من ذلك وسهم من يتوضا  
من اكل لحوم الابل وسهم من لا يتوضا من ذلك **وهو**  
هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان  
ايضا في صلاة وصحابة والشافعي وغيرهم رصوان  
انه عليهم اجمعين يصلي خلف الائمة الربوية من  
المالكية وغيرهم وان كانوا لا يقرأون السجدة لا سرا  
جهرا وصلي الرشيد اماما وقد احقهم فضلي الامام  
ابو يعقوب خلفه ولم يعيد وكان افتاء الامام مالك  
بانه لا وضو عليه وكان الامام احمد بن حنبل  
يرى الوضوء من الرعاف والحجامة فتشبه به فان  
كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضا هل  
يصلي خلفه فقال حنبل لا يصلي خلف الامام

اي من اكله

مالك وسعيد بن المسيب **في** المجلة فمدة الصلاة  
لماصرتان احدهما ان لا يعرف المأموم ان امامه فعل  
ما يبطل الصلاة فمنا يصلي المأموم خلفه بائناق  
السنة والاية الاربعة وغيرهم وليس في هذا خلاف  
مقدم وانما خالف بعض التفصيليين من المتأخرين  
فدعوا ان الصلاة خلف الخلف لا تقصح وانما في الواجب  
قال لانه اذا هو ولا يعتد وجوبها وقابل  
هذا القول الجان بيتاب كما بيتاب اهل السبع  
احوج منه الى ان يعتد بخلافه فانه ما زال  
المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد  
خلفائه رضي الله تعالى عنهم يصلي بعضهم ببعض  
واكثر الامة لا يميزون بين المعروف والمسز  
بل يصليون الصلوات الشرعية ولو كان العلم ينظر  
واجبا لمطلت صلاة اكثر المسلمين ولم يمكن الاضيق  
فان كل من ذلك فيه نزاع وادلة ذلك حقة  
واكثر ما يمكن المتقدم ان يجتاط من الخلاف  
وهو لا يجوز بل احد القولين وان كان الجزم بلحا  
واجبا فاكثر الفلق لا يمكنهم الجزم بذلك وهذا  
التاويل نفسه ليس معه الا تقليد بعض الفقهاء  
ولو طوبى بادلته شرعية تدل على صحة قول الامام  
دون غيره فحج عن ذلك ولما لا يعتد بخلاف  
مثل

مثل هذا فانه ليس من اهل الاختيار **في** المسألة  
**الثانية** ان يفتن المأموم ان الامام فعل ما لا  
يسبغ عنه مثل ان يس ذكره او السبا بشبهة  
او يتجمل او يتصدق او يتقبأ ثم يصلي بلا وضوء  
وهذه الصور فيها نزاع مستمر فاحد القولين  
لا يضح صلاة المأموم لانه يعتد بطلان صلاة  
امامه كما قال ذلك جماعة من اصحابنا في حنفية  
والشافعية ولحد رحمهم الله تعالى والقول الاخر  
يقصح صلاة المأموم وهو قوله حميد بن الحسن وهو  
مد هب مالك ولحد قول الشافعية واحمد بن حنبل وابي  
حنيفة لم يكثر بصوص احمد علي هذا وهذا  
هو الصواب لما ثبت في الصحيح وغيره وعزالنبي  
صلى الله عليه وسلم قال يصليون بكم فان اصابوا  
فلکم ولهم وان اخطاوا فلکم وعليهم فقد بين  
صلى الله عليه وسلم ان خطأ الامام لا يفتدي الى  
المأموم ولا ان المأموم يعتد بان ما فعله سابق له  
وانه لا اثم عليه فيما فعله فانه يعتد او يعتذر  
بجنته وهو يعلم ان هذا اقد غفر الله له خطأ  
فمن يعتد صحة صلاته وان لا ياتم اذ لم يعرفها  
بل لو حكم حاكم بمثل هذا المثل عزله فنقض حكمه بل  
كان يثبته واذا كان الامام قد فعل واجتمعه

ولا تجلبت منه نفسا الا وسرها والمأموم قد فعل  
ما وجب عليه كانت صلاته كل منهما صحيحة وكان  
كل منهما قد ادى ما يجب عليه وقد جعلت موافقة  
الامام في الافعال الظاهرة وقوله القائل ان المأموم  
يعتقد بطلان صلاة الامام خطا منه قال المأموم  
يعتقد ان الامام قد فعل ما وجب عليه وان الله  
قد غفر له ما اخطأ فيه وأنه لا تبطل صلاته لاجل  
ذلك ولو اخطأ الامام والمأموم فسلم الامام خطا  
واعتقد المأموم جواز متابعتهم فسلم كما سلم المسلمون  
قلت النبي صلى الله عليه وسلم في اثنين سمعوا  
علمهم بانه انا صلى ركعتين وكالوصلي خسا مسوا  
فصلوا خلفه فهم مع عليهم كما صلى الصحابة خلف  
النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم خمسا فتابوه  
مع علمهم بانه صلى هكذا لا اعتادهم جواز ذلك  
فانه نصح صلاة المأموم في هذه الحالة فكيف اذا  
كان المخفي هو الامام وحده وقد اشتهر بحكمهم علي  
ان الامام لو سلم خطا لم تبطل صلاة المأموم اذا لم  
يتابعه فدل ذلك علي ان ما فعله الامام خطا  
لا يلزم فيه بطلان صلاة المأموم والله اعلم  
انتهى بلفظه **فقط** فانه مطابق ومويد  
لما ذكرته في هذه والله الحمد علي موافقة من

١٨  
مضي من كبار الامة وكثيرا ما اختار شيئا فاحدني  
قد سبقني الي اختياره الخول من الامة والتمسك  
شيئا فاحب استشكله منقول عن بعض كبار المتقدمين  
وكذلك اذا ايديت قولاً لم يكن وقتفت من رأيي  
كلامي بحيث تقع منهم سوتع الاسكار ويجعلهم الجبل  
والعصية علي رده **ثم** احده بعد ذلك  
جيبه او بما يعرفه منقول عن السلف من بعدهم  
من كبار الامة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء  
بل ربما فعل امور من الامور العادية فيستغفر به النبي  
ويتجبرون من صدوره مني وربما غيب علي  
بل ربما انصب به عند بعض الجهال الي سخافة  
العقل ثم احده او مثله تحكي عن بعض الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم والتابعين او عن بعض الخلفاء  
او السلاطين الكبار المجمع علي رصانة عقولهم  
وحيلاتهم والمحدثين من العالمين **فخص**  
تخرجنا شافعي زبانه السيد الجليل عمر بن عبد  
الرحيم البصري ثم المكي رحمه الله تعالى ومن خطه  
الكرمي نقلت ما نصه **قال** الامام الرازي في الغرر  
وان كانت صلاة صحيحة في اعتقاد الامام و  
المأموم او بالعكس فان كان لاجل الاختلاف في الفروع  
كما اذا مس الحنفي وجهه وصلي وترك لا غنى

او قرأ غير الفاتحة ففي صحة اقتداء الشافعي به وجهان  
احدهما يصح وبه قال الفقهاء لان خطاه غير منقطع  
به والثاني وبه قال الشيخ ابو حامد كما يصح لمسا دها  
عند المأموم فاشبهه ما لو اختلف اجتهاد رجلين في  
القبلة لا يثبت في احدهما الاخر وهو اظهر عند اكثر  
انهمي **قال** الزركشي في الخادم لما حاصله وخلاصة  
مارحمه وتنتله عن الاكثرين غير مسلم وانا انقرض  
له طائفة كالتبند ينجي والروابي في الخلع والنيوكي  
وصاحب الكافي والغزالي في فتاويه ولم يذكر  
المسئلة طائفة كالمأوردية والدارمي والشيخ في المذهب  
والتنبيه وكلام الشيخ ابي حامد فيها محتمل فانه قال  
لم اقتد به وهو يحتل الكراهة وعليها جرى الروايات  
في البحر ولم يجزم القاضي ابو الطيب شيئا بل حكى  
عن الداركي الحواشي وعن ابي اسحاق المنع والفتايلون  
به لم يقرر الشافعي علي نص بل قال والله قيا من  
منه في المختلفين في القبلة او الاواني وهذا  
ممنوع نقل وتوجيها اما النقل فان المصنف في الشافعي  
كانت له الفتاوى الصحة وما يثبت له للصحة ما حكاه  
الحاملي في المجموع قال قال الشافعي في الاملا  
واذا دخل الرجل بيلا اثنى عشر يوما فغيره كان  
يري جوار القصر ومعه رجل يعيتقد عدم حواره

لن

حينئذ

لن ذكره كما ذكره له ان يقدسه وبجبل خلفه لانه  
يعتقد ان صلاته للعصوة لا يجوز فان قدس وجبل  
خلفه جاز لانه محكوم بصحة صلاته في حقه ههنا  
حكاه القاضي ابو الطيب عن الاملا ولوكايت العيرة  
باعتقاد المأموم لكان اقتداه به باطلا لان عند  
المأموم ان شية القصص لا تنفذ معها الصلاة ومع  
ذلك صحح الشافعي الاقتداء اعتبارا بام اعتقاد الامام  
وهذا النص ذكره النووي ايضا في باب صلاة  
الساخر من شرح المذهب ووقع في بعض نسخ شرح  
المذهب ههنا واختاروا الظاهر قول الفقهاء فلم  
تزل الامة المختلفون بصلوات بعضهم خلف بعض ويشهد في الغرض  
له تخصيصهم ان المالم الذي توصاه الخلفي وغيره  
من لا يري وجوب الشية من قبل وان لم ينو علي الاصح  
وهذا هو الصواب الذي ينبغي ان تكون الفتوى  
عليه **وقد** كان الامام الشافعي رضي الله عنه  
بجبل خلف اية المدينة واية مصر وكانوا  
لا يسمون ولم ينقل عنه الاستناع عن الاقتداء  
بهم ولا الاعادة **ومع** عن ابن مسعود رضي الله  
نقل في عنه انه اثنى عشر يوما فغيره كان  
عنه مع انكاره عليه ذلك فتسل له في ذلك فقال  
الخلاف شئ قبيح **واما** توجيهه المانعين فيقولون

ان الماموم يعتقد بطلان صلاة الماموم خردود  
فانما سبيلة اجتهاد واعتقاد الخطايا لا يسوغ كما  
في غيرها من السبل الاجتهادية كالحكم بصحة  
حكمه واستناح نقتضه بشرطه **واما** قياسهم  
على المجتهدين في القبلة او في الاواني فيصدق  
بان الامام والماموم فيها يجتهدان فساد صلاة  
من صلى بغيرها انا نحس الى غير القبلة بخلاف  
الماموم فوافقتنا به تبارك الفاتحة فانه لا يعتقد  
بطلان صلاته مع تركه كما انه مستند لاجتهاد من  
جملة عبدة الماموم التي يدبرها ربه اعتقاد صحة  
وبان المجتهد لو بان له في مسيلتي الاواني والقبلة  
ان الامر على خلاف طمعه يتبين لرؤيته الاعادة  
بخلاف المجتهد في الدعاء لوعثر على نص جلي  
مخالفة لاجتهاده السابق لا تلزمه اعادة ما صلاه  
بالاجتهاد السابق وسر ذلك ان الاجتهاد الاول  
مستند الى امر عادي وقدر من تثير الظن الكافي بها  
الشارع عتقنا على الامة فاذا تحقق الخطا فيها  
رجع الى الاصل وتبين عدم صلاحيتها لما ظن بها  
بخلاف الاجتهاد الثاني فانه مستند الى امر شرعي  
اوجب الشارع عليه اتباعه فلم يقع عليه السابق  
على خلاف حكم الله تعالى وان فرض وصرح  
النص

النص الثاني المعثور عليه بحيث افاد اليقين او ما  
قارب من الظن القوي وايضا الاجتهاد الاول  
عكس الموصل الى القطع بالخطا فيه بخلاف الثاني  
ومن اختار ذلك من المتأخرين صلح الذخاير  
وافرد السبيلة بتصنيف سماه بيان المشروع  
في الاقدار المباحة في العزوع وقال ابن ابي  
الكرم في باب الجائزين شرح الوسيط لحل الجمع  
الصحة مطلنا واقام الدليل على الجوازين وجوه  
ثم فيه على اسرحت فقال وهذا الخلاف كله في  
المجتهدين واما عوام الناس فليسوا بمقصودين  
في هذا الخلاف فانهم لا مذهب لهم يعملون عليه  
وانما فرضهم التقيد عند نزول النازلة فراقنا  
من هذا التقوي وجب عليهم قبول قوله وانتسابهم  
الى المذهب محض عصبية وسناه انه ارتقيان  
يعمل في عبادته وكل احواله بفول امام انتسب  
اليه فهو لا يجمع فقه ولا علم باي امام كان ثم غير  
تفصيل **وقال** عن الامام احمد رضي الله عنه  
انه كان يري الوضوء من الدم الكثير فقبيل له ان  
كان الامام لا يتوضا من ذلك **أصلي** فقال سبحان  
الله **أقول** انه لا يصح خلف سعيد بن المسيب  
ومالك رضي الله تعالى عنهما وكان القاضي اسو



عاصم الفارسي الحنفي مائراً علي باب مسجد  
القطا والورد يوزن للغرب قنبل عن دابته  
ودخل المسجد فلما رآه القنابل اسر المودن بشي  
الاقامه وقدم الفاضي فتقدم وحير بالبسلة  
واني بغير اراك خيرة في صلاته وكان ذلك  
منها متوينا لمر الخلاف في العزوع **وقال**  
الفاضي الحسين في تعليقه واختار ان كل محمد  
مصيب الا ان احدهم يصيب الحق عند الله تعالى  
والباقيون اصابوا الحق عند انفسهم **وقال**  
ابن السمعاني قال علماؤنا من اخطا كان محطيا  
للحق عند الله تعالى مصيبا في حق على نفسه حتي  
ان عمله يقع صحيحا عند الله سبحانه واصاب  
الحق عند الله تعالى **وقد** حكى الشافعي رضي  
الله تعالى عنه الاجماع علي ان كل مجتهد اذ اه  
اجتهاده الي امر وهو حكم الله تعالى في حقه ولا  
يشرع له العمل بغيره حينئذ فنصلي بحكم  
اجتهاده فضلا عنه صحيحه عنده وعند من  
عجله في السبيلة لا عقاده ان ذلك حكم الله  
وصلاته صحيحة لا يباه بها علي الوجه المأمور  
به وحينئذ فكيف يمنع الاقتداء به مع الحكم بصحة  
صلاته في نفسه انتهى مع تحفيص وغيره المتفق

سقم النسخة والي هنا انتهى ما رايته بخط المذکور  
دامت افادته وقد ارسل به الي في ذيل  
نسخة من هذه الرسالة بعد اسر ونظره السعيد  
عليها وهذا احمد الله تعالى ايضا مريد لما اشرت  
اليه واعتمدت فيه علي ما به الموفق بياض صحيح  
يا صله قال جامع هذه الرسالة محمد عبد العظيم  
المكي الحنفي ابن العديس البيروني الملقب بـ  
المحسن الرومي الزمري **فأبهر** ينبغي  
ان يكتب في قضاة الرسالة او ذيلها وقت علي  
بعد تعليق الرسالة بزمان كثير وهي مودة لسا  
صدرة به فيها **قال** الامام المجتهد حقا والقد  
الوارث الحجة صدق حافظ العصر ابو الفضل جلال  
الدين عبد الرحمن السيوطي رحمه الله في كتاب  
الرد علي من اخلد الي الاصل وجعل ان الاجتهاد  
في كل عصر فرض **بالنفسه** قال ابن حزم في كتابه  
المبني الكافية في علم الاصول التتليد حرام  
ولا يجزى لاحد ان ياخذ قول احد غير رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بلا يهذه لقوله تعالى  
اتبعوا ما اتىكم منكم من ربه ولا تتبعوا من دونه  
اوليا وقوله تعالى وان اتهمتم لم اتبعوا ما اتىكم  
الله قالوا بل نتبع ما النبي عليه ابانا وقال ياركا

اقول ونزع اي يوسف المنقول في مسيلة الفار  
يرده اذ هو عين التقليد بعد التخصا الفل وهو  
الذي اذهب اليه واقول به بل قد اختار عالم  
قطب العين في رايه الامام العلامة الفقيه عبد  
الرحمن بن زباد الشافعي في فتاويه ان العامي  
اذا وافق فعله مذهب امام من الامة الذي  
يجوز تقليد هم صحيح وان لم يقلده توسعة على  
العباد واختلاف الامة وقال المحقق ابن حجر  
لا يكون صحيحا الا ان قلده ذلك القابل بالصحة  
لان بتقليده كاهام من الامة المذكورين التزم  
متابعته في الاحكام كلها فلا يجري على خلاف ذلك  
الا بتقليد صحيح وقد ذكر بعض اوليا الله  
تعالى الصالحين انه كشف له ان الله لا يعذب  
من عمل في المسيلة بقول امام مجتهد من الذين  
يجوز تقليد هم وهم ان الاربعة الائمة المدونة  
مذاهبهم والحررة اصول وفروع مسايلهم  
اما المجتهدون انما يفتون فلا يلزم بغيرها  
الاحكام عنهم لفقد التدوين لفظا والمبين  
كذا رايه ما حكته في بعض المجاميع قلت وفي  
تخصيص الامة الاربعة كلام لا يسع هذا المجال  
بيانه فشرارته في البحر الرائق شرح الكفر

للعلامة ابن نجيم في باب قضاء العوايت عند قول  
ويستقط بضيق الوقت والمساكن مانعة وان  
كان عاليا ليس له مذهب معين فذهب فقري  
منتهيا كما صرح به فان افتاه حنفي اعاد العصر  
والغروب وان افتاه شافعي فلا يعيد هار ولا عيرة  
يرايه وان لم يستفت احدا وصاد الصحة على  
مذهب مجتهد اجزاه ولا اعادة عليه انتهى وهذا  
موافق لما اختاره عالم قطر العين وقيمه في رايه  
العلامة عبد الرحمن بن زباد الشافعي رحمه الله  
تعالى والمعني الثاني انه ليس للانسان اذا عمل  
في مسيلة مذهب ان يعمل بخلافه فيها ثانيا وهذا  
ايضا مدفوع من وجوه الاول انه لم يعم عليه  
دليل الا بمجرد دلوم صورة التلاعب وذلك  
لا يلزم الا لو قصد به ذلك او دلته عليه قرائن  
احواله وامام كل صفق به الحال فالتجاة الى الخ  
في واقعة كان عمل فيها من يقول امام وقعت  
له مرة ثانية فارد الاخذ فيها في المرة الثانية  
بقول امام اخر لم يفرغ ضرورة الحاجة الي ذلك  
او لغرض صحيح اي ينسب الى التلاعب وقد صح  
عن عمر رضي الله عنه قوله في مسيلة كان حكم  
فيها حكمه ثم تكررت فتبدل نظره فيما حكم

خالف الاجماع التام صاحبها وقال في كتابه انظار  
التقليد انا حدث التقليد في القرن الرابع **وقد**  
اقتصر علي هذا المقدر اري انقله السويطي عن  
ابن حزم **ثم** قال السويطي في اخر ذلك وقوله  
يعني ابن حزم في اوله اي في اول كلامه لا يتخذ  
احد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم سقته اليه  
الشافعي رضي الله تعالى عنه فقال في مختصر المزني  
في باب القضاء لا يتكلم احد احداد دون رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انتهى **وقال** السويطي ايضا  
بعد ذلك ناقلا عن سلطان العدل الامام عز الدين  
ابن عبد السلام في قواعد الكلي **ما في نسخة**  
ومن العجب العجيب ان الفقهاء المتأخرين ينف احد  
علي ضعف ما اخذ امامه جبهة لا يجد لضعفه موقفا  
وهو مع ذلك يتلوه فيه ويترك من شهد الكتاب  
والسنة والائمة الصحيحة لمن هم جود اعلي  
تقليد امامه بل يتحمل دفع ظواهر الكتاب والسنة  
ويشأ ولما هي تلك السبلية بالتاويلات البعيدة  
الباطلة ايضا لا عن مقتله الي ان قال وسافر ان  
شأ الله تعالى كتابا لابي فيه اقرب اعلي الي المراجعة  
مقاصد الشرح في سبل وزيد وصمد **قال** مع  
اني لا اعتقد احد منهم انفراد بالصواب في كل ما

حولت

حولت فيه بل اسعدهم واقرهم الي الحق من كان  
صوابه فيما حولت فيه اكثر من خطايه **قال** ولم  
يزل الناس يبلون من اتق من العباس عن تميم  
عبد هب ولا ينكر علي احد من السيليين ان  
ظهرت هذه الذاهب ومتصوبوها من المعتدين  
فان احدهم يتبع امامه مع بعد مذهبه عن الادلة  
مقتد له فيما قال كانه نبي ارسل وهذا نافي عن  
الحق وبعد عن الصواب لا يرضي به احد من اولي  
الانبياء هذا كلام الشيخ عز الدين **وقال** الامام  
ابوشامة في خطبة الكتاب المؤمل في الرد الي الامر  
اي ما كان عليه السلف من العمامة والتابعين ومن  
يعتد هم الاول ينبغي لمن اشتغل بالفتنة ان لا يتفرغ  
علي مذهب امامه ويعتقد في محل مسجلة صحيحة ما كان  
اقرب الي وكالة الكتاب والسنة المحكمة وذلك سهل  
عليه وذلك سهل عليه اذا كان اتقن معظم العلوم  
المتقدمة وليجتنب الغصب والنظر في طرائق  
الخلاف المتأخرة فانها مضنية للزمان وليصقوه  
مكترة الي ان قال فقد صح ان الشافعي رضي  
الله عنه يني عن تقليده وتقليد غيره **قال**  
صاحبه المزني في اول مختصره اختصرته هذا  
من علم الشافعي ومعني قوله لا اقرب علي من

اي البيهقي

من اراده مع اعلاميه نمييه عن تقليده وتقليد  
غيره لينظر فيه لديه ويحيط لنفسه اي مع  
اعلامي من اراد علم الشافعي يعني الشافعي عن تقليده  
وتقليد غيره الي ان قال **قال** ابو ثناء فغلب  
هذا كان السلف الصالح يتيقرون الصواب  
حيث كان ويخندون في طلبه ويتهبون عن  
التقليد انهم ياتقلدونه عن السبيحي رحمه الله  
يحدث كثير **اقول** ولا يعني ان هذا اجله لمن قد  
علي النظر والترجيح كماشرت اليه في الرسالة  
واما العامة فلا سبيل لهم الا العلي بنقوي من كان  
من اهل العلم لا شيمه في هذا وقد صرح بذلك  
غير واحد من المتقدمين والمتأخرين **واعلم**  
انني بعد هذه تنسيق الرسالة وقفت على  
كلام مشرق للعلما في اثنا المطالعات للكتب المبسوطة  
من نضايف اهل المذهب وغيرهم في حدود  
منظورة فلم انشط لتقليده لما يدى الى من الاحاد  
الباصلة في المزاج والمخالفة عنه وكلها اعني تلك  
التقول موبدة لجميع ماشرت اليه في الرسالة حق  
هذه العبارة ومعني قول في اول الرسالة اعلم انه لم  
يكلف الله تعالى احدا من عباده ان يكون الي اخرها  
وحيد تماثلها او يخوها مما وافق معناها  
مستولة

مستولة عن الشيخ الامام عز الدين بن عبد السلام  
المفتي سلطان العلماء وكذا عن غيره وقد ذكر  
وقوع مثل هذا في ايام اوله وايديها كماشرت  
الي ذلك فلي هذا **وقد** كنت قد بما وقفت على  
كتاب في اصول الدين في مجلد للامام ابن عرفة  
المشتر ساه ايتا الحق علي الخلق وطالعة ولا  
ذهب فيه الي ما راهاه الحق من كلام الائمة في المقدرا  
غير تنقيب في ذلك مذهب فزحم الله اهل الحق  
ولا نضايف وكنا نأشرا ان تصيب والتقسيم والخلق  
وحيلمان الذين يقيمون القول فينبغي ان احسنه  
اوليك الذي بعد اهل الله واوليك هم ولولا ليا ب  
قال جامع ما حفظه الله تعالى في نفسه واولاده وجميع  
نعم الله تعالى عليه واحياه حياة طيبة سالة من الاسوا  
فما وصل ويصل من متى انه الله بعد ان علم يانه من  
عليها مطالعة وتعميها وتم تصحيحها بعد صلاة الجمعة  
الثانية في سوال من سنة ١٢٣٥ هـ وقد تمت هذه  
السخنة المباركة يوم الثلاثاء المبارك ثاني جادي الاول  
من شهر سنة ١٢٣٦ هـ والى علي يد اقر العباد  
واوجههم الي رحمة ربه الرحمن الرحيم اموال الصلاح  
ابراهيم التليبي الشافعي لا نهرى وحلي الله علي يد  
محمد وعلي الله وصعبه وسلم نلتها كثيرا في يومك

لم شاذلة  
على نسخة  
محمد الم  
محمد